الحكومة في جلستها الأولى لعام ٢٠٢١.. تطوير أداء الوزارات... ومعالجة الخلل في حال ظهوره..!!

وزير الكهرباء يصارح المواطنين: حاجتنا ٧٠٠٠ ميغا واط والمتوافر أقل من ٣٢٠٠ ميغا واط

| هناء غانم

أكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس ضرورة تحديد أولويات العمل الحكومي للمرحلة القادمة بشكل دقيق وتسخير الإمكانات المتاحة لإقامة مشاريع تحسن الواقعين الخدمي والتنموي وتوفر حاجة البلاد من القمح والمشتقات النفطية واتخاذ خطوات نوعية لتطوير أداء الوزارات ووضع الضوابط التي تمكّن من مراقبة هذا الأداء ومعالجة مكامن الخلل في حال ظهورها.

وشدد عرنوس خلال جلسة مجلس الوزراء التي عقدت أمس على تفعيل دور الوحدات الإدارية في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتشجيع التكاتف الاجتماعي لجهة إقامة النشاطات الخدمية وحملات النظافة وتشجير المناطق المتضررة من الحرائق.

وخلال الجلسة وافق مجلس الوزراء على استكمال إجراءات التعاقد لإنشاء مشروع محطة توليد كهروضوئية باستطاعة /٣٣/ ميغا واط في المنطقة الصناعية بحلب، وتم تأكيد ضرورة دعم وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة في مختلف المجالات وتوطين صناعتها وتوفير الحوافز اللازمة للاستثمار في المشاريع المستقبلية انطلاقاً من أهميتها الاقتصادية والتنموية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد وزير الكهرباء غسان الزامل أن احتياج سورية من الكهرباء ٧٠٠٠ ميغا واط على الأقل لتكون بلا تقنين موضحاً أنه لدينا أقل من نصف الكميات المطلوبة وكان لدينا ٢٨٠٠ ميغا واط والاستهلاك الزائد للكهرباء أدى إلى زيادة في ساعات التقنين واليوم نتيجة العمل أصبح لدينا ٣٢٠٠ ميغا واط أي أقل من نصف الكميات في الوقت الحالي، موضحاً أن هناك ٨٠٠ ميغا لا تدخل في التقنين مخصصة للمطاحن والمخابز والمشافي ومضخات المياه وبعض الوحدات الإستراتيجية وغيرها.

وحول التعاقد على مشروع محطة التوليد أكد الوزير الزامل أنه تم التعاقد مع إحدى الدول الصديقة على إنشاء محطة توليد للطاقة الشمسية في المنطقة الصناعية «الشيخ نجار» بحلب بقيمة ٣٦ مليون يورو ومدة التنفيذ ١٨ شهراً من تاريخ المباشرة وسيتم التنفيذ على ٦ مراحل مشيراً إلى أنه عندما توضع المحطة بالاستثمار سيتم تسديد الأقساط على مدار ٨ سنوات وكل ٣ أشهر يتم دفع قسط ١,٢٥٠ مليون موزعة على أربعة أقساط سنوياً بعد وضعها بالخدمة باعتبار الشركة ستقوم ببناء وإقامة المشروع كاملاً.

وأشار الوزير إلى أن المحطة سوف تقوم بتغطية منطقة الشيخ نجار بـ٣٣ ميغا واط أي نصف الكميات المخصصة للمنطقة تقريباً وسيتم توزيع الكميات المخصصة للمنطقة الصناعية للمواطنين.

وزير الزراعة لـ«الوطن»: نسبة إنجاز زراعة القمح عالية وصلت إلى ٨٤ بالمئة من المساحة المخططة

كما اعتمد مجلس الوزراء خطة وزارة الزراعة لتحسين واقع تسليم محصول القطن في الموسم القادم وأكد ضرورة تقديم المحفزات اللازمة لإعادة زراعة المساحات المحررة من الإرهاب بالقطن وزيادة عدد مراكز الاستلام والتسعير المبكر للموسم بما يضمن حقوق الفلاحين، وتشجيع اعتماد طرق الري الحديث والتقانة الحديثة لتطوير زراعة المحصول وزيادة مردوديته.

كما استمع المجلس لعرض حول واقع الخطة الزراعية لموسم القمح ٢٠٢٠-٢٠٢١، حيث تم التركيز على المتابعة المستمرة لمتطلبات الفلاحين ووضع خطة تسويق لضمان استلام كامل المحصول من المزارعين، ووافق على التعاقد لتأمين ٣٥٠٠ طن سماد يوريا ٤٦ بالمئة في ظل الحاجة الماسة إليها في استكمال زراعة محصول القمح الحالي.

بدوره وزير الزراعة حسان قطنا قال في تصريح لـ«الوطن»: إن نسبة الإنجاز عملياً عالية جداً من زراعة محصول القمح مبيناً أنه تمت زراعة نحو ١,٣٠٣ مليون هكتار أي ٨٤ بالمئة من المساحة المخططة لزراعة القمح منها ٩٦ بالمئة بعلاً و٧١ بالمئة مروياً حتى نهاية العام ومن المتوقع زراعة المساحات البعلية منه بالمئة وأن تصل المساحات المروية إلى ٩٠ بالمئة.

وبخصوص زراعة القطن بين قطنا أنه تمت مناقشة وتداول الموضوع فقط حول الإجـراءات الواجب اتخاذها لضمان احتياجاتنا من القطن لتشغيل المحالج العام القـادم.. مع التأكيد على تسعير الأقطان بوقت مبكر قبل موعد الزراعة لضمان زراعة كل المساحات المخططة ضمن الخطة.

وبالعودة إلى الجلسة طالب عرنوس من جميع الـوزارات موافاة الأمانة العامة لرئاسة مجلس الـوزراء بتوصيف لواقع عمل الصناديق الاجتماعية الموجودة في الـوزارات ليصار إلى وضع رؤية موحدة لتفعيل عملها وتوسيع شريحة المستفيدين من القروض التي تقدمها.

كما كلف المجلس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دراسة متطلبات إعادة افتتاح فرع الطب البيطري في جامعة حلب نظراً لحاجة المحافظات الشرقية لهذا الاختصاص، إضافة إلى الطلب من وزارة المالية تحسين واقـع الصرافات الآلية في محافظة حلب، ووافق على استكمال تنفيذ أعمال إصلاح الأضرار الحاصلة في المدرسة الفندقية بحلب.

وجدد مجلس الوزراء التأكيد على تطبيق جميع القرارات الحكومية المتخذة سابقاً للتصدي لوباء كورونا، واتخاذ المزيد من الخطوات التي من شأنها دعم القطاع الصحي وزيـادة الـوعـي الاجـتـمـاعـي بضرورة الالتزام بالإجراءات الاحترازية المتخذة.

كما اتخذ المجلس عدة قـرارات لاعتماد بعض المشاريع الاستثمارية الخدمية والإنتاجية.

سحب ١٣ ملياراً خلال العطلة من الصرافات

يومياً ٢٤٠٠ مواطن يسحبون أموالاً من العقاري

| عبد الهادي شباط

أمام حالة التذمر الواسعة من عمل الصرافات الآلية خلال فترة العطلة التي رافقت عيدي الميلاد ورأس السنة الميلادية ومعاناة الكثير من العاملين في الجهات العامة والمتقاعدين للحصول على معاشاتهم وأجورهم الشهرية من الصرافات التي كان الكثير منها خارج الخدمة.

مدير المعلوماتية والتسويق في المصرف العقاري مجد سلوم في اتصال مع «الوطن» بين أنه تم خلال العطلة الماضية على مدى نحو أسبوع تغذية الصرافات العقارية بكتلة مالية تجاوزت ١٣ مليار ليرة وأنه تم تنفيذ نحو ٦٣٥ ألف حركة سحب على صرافات العقاري من المواطنين خلال أيام العطلة وهو ما يعادل نحو ٢٤٠٠ عملية سحب يومياً أي إن نحو ٢٤٠٠ مواطن حصلوا على خدمة عبر الصرافات العقارية.

وفي رده على سؤال حول سبب خروج الكثير من الصرافات عن الخدمة خلال العطلة بين أن برامج تقنين الكهرباء المطبقة في مناطق توزع الصرافات لها دور في خروج الصراف عن الخدمة وعدم قدرة فريق التغذية على تغذية الصراف عند انقطاع الكهرباء عن الصراف، على حين الصرافات الموزعة في المناطق الرئيسية بالقرب من إدارة وفروع المصرف العقاري يتم التغلب على هذه المشكلة عبر تشغيل الصرافات عن طريق مولدات الكهرباء، لافتاً إلى أن المصرف يتحمل نفقات التشغيل وتوفير المحروقات لتشغيل هذه المولدات.

وأشـار سـلوم إلى أن المصرف العقاري يتحمل معظم العبء في عمل الصرافات وأنه خلال عطلة العيد لم يغادر مديرو الفروع والعاملون في فرق التغذية أعمالهم ولم يمنحوا أي إجازة، مضيفاً: معظم العاملين على توفير خدمة الصرافات العقارية وصل الأمر بالعديد منهم إلى طلب إعفائهم من هذه المهام ونقلهم لأعمال أخرى بسبب شدة الضغط والعبء الذي يمارس عليهم.

ولفت سلوم إلى أنه لدى مصرف التسليف الشعبي نحو ٥٠ ألف بطاقة صـراف على حين لا يملك مصرف التسليف سوى عدد محدود من الصرافات والتي تعمل منها لا تتجاوز ٨ صرافات، ما يعني أن ٥٠ ألـف – مواطن يحملون بطاقات مصرف التسليف الشعبي – يستخدمون صرافات العقاري للحصول على معاشاتهم وأجورهم الشهرية.

تجار حلب والجمارك.. العلاقة متوترة جداً.. والتجار يستعينون بالغرفة وبمجلس الشعب

حموي: لاندافع عن المهربين واصطحاب التجار بهذه الطريقة غير لائق

| حلب- خالد زنكلو

ضرب عناصر مكتب مكافحة التهريب ضربتهم مرتين في مدينة حلب، وفي غضون شهر ونصف الشهر، آخرها كان في ليلة رأس السنة الميلادية، صادروا بضائع على أنها مهربة تقدر قيمتها بمئات الملايين من الليرات السورية، واقتادوا أصحابها جماعات إلى العاصمة دمشق للتأكد من إجازات استيرادها النظامية وإجراء مصالحات معهم، ولم يعترفوا بالبواد العائدة أجازاتها إلى العام ٢٠١٨ من دون مراعاة الظروف الموضوعية لعاصمة الاقتصاد السوري.

واستاء تجار الشهباء من الحادثتين المتتاليتين، على اعتبار أن «ضربتين على الرأس بتوجع»، وفق وصف أحدهم لـ«الوطن»، وذلك لجهة طريقة التعامل «غير اللائقة» معهم ومجافاة واقع حال الأسواق والكساد الذي يعصف بها عدا عدم إخطار غرفة تجارتهم والتنسيق معها في مثل إجراءات صارمة كهذه وغير منصفة تخيم بظلالها السوداء على حركة الأسواق المتباطئة أصلاً بفعل عوامل عديدة.

غرفة تجارة حلب، انتصرت لتجارها في الحادثتين، ودعت في الأول من أمس الفعاليات التجارية والاقتصادية إلى عقد اجتماع في مقرها مع أعضاء مجلس الشعب عن محافظة حلب ظهر اليوم الإثنين لبحث التداعيات الاقتصادية العامة والجمركية للحادثة الأخيرة التي تزامنت مع موسم رأس السنة الميلادية.

وأوضح كتاب دعـوة الغرفة لأصحاب الفعاليات التجارية والاقتصادية أن تداعيات ما حدث شلّ بشكل شبه كامل الحركة التجارية، وأشار إلى أن الهدف من الاجتماع الوصول إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات لرفعها إلى الجهات الحكومية «لمناقشة هذا الموضوع تحت قبة مجلس الشعب لاتخاذ القرارات المناسبة والضرورية بهذا الشأن».

وبينما صـرح رئيس غرفة تجـارة حلب محمد عـامر حموي لـ«الوطن» أن الغرفة ستدافع عن التجار وليس المهربين وأنها «ضد الإساءة من أي طرف»، تفاعل تجار المدينة خيراً بإيصال أصواتهم إلى الجهات المعنية وعدم تكرار ما حصل وفق الآلية ذاتها.

وأكد عضو مجلس إدارة الغرفة ورئيس الاتحاد العربي للصناعات الجلدية محمد كزارة لـ«الوطن» أن نهج الغرفة ثابت، وقال: «نحن ضد أي محل تجاري فيه بضاعة مهربة وضد التهريب من تركيا أو غيرها، ولكن هناك بضائع قديمة طلبنا التعامل برحمة مع التجار الذين صودرت بضائعهم قلم تتجاوب الجمارك، وبذلنا جهوداً لمنع اصطحاب الجمارك لأي مخالف في باص إلى دمشق لإجراء المصالحات وكأنه مجرم، فلماذا لا يجرون ذلك في حلب؟ أليست إدارة الجمارك واحدة في دمشق وحلب؟»

وبيّن كزارة أن ما فعله أعضاء مكتب مكافحة التهريب، الذين حضروا صباح الأربعاء الماضي بالتزامن مع زيارة رئيس الحكومة إلى حلب وقبل يوم من حلول رأس السنة الميلادية ومزاولتهم عملهم حتى منتصف الليل «دفع بالكثير من أصحاب المحال التجارية لتصفية بضائعهم فيها، ومنها ما جرى إغلاقها، من دون أن تراعي الجمارك بحملتها ضعف القوة الشرائية للمستهلك وأعباء الإنتاج وفرصة البيع في موسم هذا العيد».

وأضـاف: «نحن كغرفة، دعونا أعضاء مجلس الشعب إلى اجتماع مع التجار في مقر الغرفة لينقلوا معاناتهم وما جرى معهم إلى وزير المالية لتخفيف الأعباء في هذه المرحلة عن التجار والفعاليات الاقتصادية، لأن الأسواق ضعيفة في ظل شح الكهرباء وضعف مدخلات الإنتاج والعقوبات الخارجية المفروضة على البلاد، وخصوصا قانون قيصر الذي يرفع قيمة تكاليف البضائع المستوردة، حيث ارتفع سعر نقل الحاوية الواحدة من الصين إلى سورية من ٢ إلى ١١ ألف دولار بسبب القانون الجائر بتبعاته على الشعب السوري».

وأشار إلى أن عناصر مكتب مكافحة التهريب من الجمارك، الذين قدموا إلى حلب بأعداد كبيرة، ركزوا مداهماتهم في أسواق العزيزية والموكامبو وكل الأسواق التجارية الحيوية «ودققوا في كل تفاصيل البضائع، التي منها بضائع سورية ليس عليها «لصاقة» تعريف فاعتبرت مخالفة، كذلك البضائع المستوردة من الصين في عـام ٢٠١٨ وفق بيان نظامي لم يقبلوه وجرى مصادرتها من دون مراعاة ظرف حلب التي كانت تغلق محالها التجارية في بعض الأسواق مثل الموكامبو ولم تتمكن من بيع بضائعها، إضافة إلى ضعف القوة الشرائية وإجـراءات جائحة كورونا الاحترازية وتأثيرها السلبي على الأسواق».

ولفت صاحب محل لبيع المجوهرات التقليدية والفضية والأحجار الكريمة في ساحة العزيزية جوزيف فنون إلى أنه سيقاضي عناصر مكتب مكافحة التهريب الذين حضـروا إلى محله في غيابه، ورفضوا الرد على مكالماته أو إعطائه مهلة وصـادروا١٧٠١ حقيبة «٢٠ منها محملة بالأكمار والنظارات الشمسية والساعات، وفيها بيانات جمركية نظامية لبضائع مخلّصة في دمشق وحلب»، وقال: «بيني وبينهم المحاكم»، وأردف: «أنا أدفع ضرائب للمالية وأشغّل عمال وورشاً في حلب ودمشق»!

يذكر أن عناصر مكتب مكافحة التهريب داهموا عشرات المحال التجارية في ١١ تشرين الثاني الماضي في حي الموكامبو ومحلة العبارة بمركز مدينة حلب وأغلقوا نحو ٥٠ محلاً لبيع الأدوات الكهربائية في الآخيرة، ما اضطر أصحابها إلى اللجوء إلى غرفة التجارة لحل المشكلة، التي بدورها تواصلت مع الجهات المعنية المختصة لإطلاق سراح الموقوفين منهم وإتاحة الفرصة أمامها لتبيان وضعهم القانوني فيما يخص إجازات استيراد بضائعهم.

وتوسطت الغرفة، وخلال الحملة ذاتها، لإطلاق سراح ٦ من أصحاب المحال التجارية ممن لديهم إجازات استيراد بعد إغلاق عناصر مكتب مكافحة التهريب نحو ٥٠ محلاً متخصصاً ببيع الألبسة في حي الموكامبو بتهمة اقتنائها بضائع مهربة تصل قيمتها إلى عشرات الملايين من الليرات السورية، الأمر الذي أثار حفيظة الوسط التجاري في حلب.

وكان صناعيو حلب طالبوا قبل ذلك بيوم واحد، خلال اجتماعهم مع مدير الجمارك ياسين جواد ورئيس الضابطة الجمركية العقيد خالد الفارس، مديرية الجمارك بإيقاف الدوريات الجمركية داخل المدينة وفي المناطق الصناعية بحلب من دون تنسيق مسبق مع غرفة صناعة حلب، وعدم التعرض للمواد الأولية للصناعة وتقديم تسهيلات اللازمة لهم «مع إيقاف التحريات ضمن المدينة وإبقائها خارجها، ومراعاة المناطق التي حررها الجيش العربي السوري» نهاية شباط ومطلع آذار الفائتين.

تعميم مميز لرئيس الوزراء

عرنوس لوزرائه: اعملوا بروح القانون ولا تتقيدوا بحرفيته واجعلوا معيشة المواطن أولوية

| هيثم يحيى محمد

دفع التقصير والروتين والخلل والترهل والتهرب من المسؤولية – والتي تحكم عمل الكثير من الوزارات والجهات العامة– مجلس الوزراء في جلسة سابقة له لمناقشة هذا الواقع الذي انعكس وينعكس سلباً على المواطن والمصلحة العامة وتقرر في ضوء هذه المناقشة توجيه الوزراء لتغيير آلية عملهم ومتابعاتهم وتطوير الأداء والتركيز على الأولويات التي تمس مستوى معيشة المواطن.. الخ.

وتنفيذاً لما تقرر في الجلسة وجه رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس تعميماً إلى الوزراء كافة طلب فيه من كل وزير العمل بروح النصوص القانونية وتحقيق الهدف منها وعدم التقيد بحرفيتها واستعمال الخيارات المتاحة في النص تبعاً لطبيعة الموضوع وخاصة فيما يتعلق بالمصلحة العامة وتأمين متطلبات المواطنين مع لحظ هذا الأمر عند إعداد دفاتر الشروط الحقوقية والفنية والمالية تمهيداً لتنظيم العقود بحيث يتم إعدادها ودراستها جيداً وتضمين الشروط اللازمة وفق ما هو متاح في القانون تجنباً لطلب أي استثناء لاحقاً.

كما طلب عرنوس من وزرائه تفادي المراسلات –غير المبررة– بين وزارتهم والجهات العامة الأخرى والتنسيق المباشر إذا لزم الأمر هاتفياً لتجاوز بعض العقبات التي يمكن معالجتها هاتفياً وممارسة جميع الصلاحيات والاختصاصات المحددة والممنوحة لهم بموجب القوانين والأنظمة النافذة وعدم عرض أي مشروع أو موضوع على مجلس الوزراء أو اللجان المنبثقة عنه إذا كان يقع ضمن هذه الصلاحيات ومعالجته من قبلهم فوراً.

وشدد عرنوس على ضرورة تأجيل كل المشاريع والمواضيع التي يمكن تأجيلها إلى مرحلة قادمة والتركيز على الأولويات التي تمس مستوى معيشة المواطن وتصب في سياق تحسين مستوى هذه المعيشة وذلك وفقاً لما تم الاتفاق عليه في أثناء جلسة مجلس الوزراء.